LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10/07/2012

تدخل أمني لفك اعتصام معتقلين سياسيين سابقين بالرباط

نزهة بركاوي

ندد معتقلون سياسيون سابقون بما وصفوه بـ«التدخل الأمني العنيف» في حقهم، الأربعاء الماضي، في محاولة لفك اعتصامهم الذي يخوضونه أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، حيث تمت مصادرة آلات التصوير واللافتات، كما تمت مطاردة المعتصمين بالشارع من أجل إبعادهم عن المعتصم، وهو ثاني تدخل بعد محاولة فك اعتصامهم ليلة الأحد الماضي، حسب بيان لهم توصلت «المساء» بنسخة منه، وهو ما اعتبروه «تضييقا على الحق في الاحتجاج السلمي».

وأكد بعض الضحايا أنهم يعتصمون أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتبارهم «ضحايا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» وهم يطالبون بتنفيذ مطالبهم المتمثلة في الإدماج الاجتماعي وتسوية الوضعيّتين الإدارية والمالية لهذه الفئة في الوقت الذي لم يتم فيه تنفيذ كامل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهو ما نتجت عنه ردودٌ فعل لدى الكثير من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

واعتبر الضحايا أن الاحتجاج هو حق مشروع للجميع ومن حقهم التعبير عن سخطهم وأنه في هذا الإطار يدخل اعتصامهم الذي خاضوه منذ يوم الاثنين 4 يونيو الماضي «احتجاجا على سياسة التجميد في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والصحي وتسوية الوضعية القانونية والإدارية والمالية لضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، حسب بلاغ صادر عن المعتصمين توصلت به «المساء». كما أن الاعتصام هو تفعيل للبرنامج النضالي الذي تخوضه المجموعة تحت شعار «من أجل التفعيل الحقيقي والفوري للحق في جبر الضرر الفردي على أسس عادلة ومنصفة». ويطالب ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان باستكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في ما يخص جبر الضرر الفردي، خاصة أن أغلبهم من المسنين وأن من حقهم الاستفادة من التعويض علما أن هناك من تسلم تعويضات لجبر ضرره.

وأكد المعتصمون أنهم «لن يفكوا الاعتصام إلا إذا تم الالتزام بالفعل بتعويضهم عن الانتهاكات التي طالتهم» وهو ما يمكن له أن يجعلوهم يفكون اعتصامهم هذا ويغادرون مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار «تشبثنا بحقنا المشروع في استكمال جبر الضرر كما نصت عليه هيئة الإنصاف والمصالحة»، يقول بعض المعتصمين.

ندوة بأزيلال حول الأراضي السلالية في ضوء المقاربة الحقوقية

■ كمال عسو ■

طالبت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بوضع قانون يحمي حقوق النساء السلاليات، وتفعيل الدورية الـ17 الصادرة عن وزارة الداخلية من أجل استفادتهن من جميع حقوقهن في الأراضي السلالية، سواء بالكراء أو بالتفويت.

وأوضحت الجمعية، خلال الندوة الوطنية التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة يوم السبت سابع يوليوز الجاري بأحد الفنادق بجماعة بين الويدان التابعة لإقليم أزيلال حول موضوع: «الأراضي السلالية في ضوء المقاربة الحقوقية»، أن موضوع الأراضي السلالية كان محور حراك تشهده الساحة المغربية، ويشمل جل مناطق المغرب لأن هذه الأراضي منتشرة على نطاق واسع، كما يعتبر الفاعل الرئيسي في هذا الحراك هو النساء السلاليات المقصيات قانونا وواقعا من الاستفادة من هذه الأراضي.

ووفق الجهة المنظمة، فهذه الندوة الوطنية تندرج في إطار تنفيذ البرنامج الذي وضعته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة بشراكة مع النسيج الجمعوي على صعيد الجهة وتناولت ثلاثة محاور أساسية، الأول حول الإطار القانوني للأراضي السلالية ومداخلة لممثل مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية، ومداخلة لممثلة الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب حول المقاربة الحقوقية، كما أن موضوع الأراضي السلالية مطروح اليوم على الصعيد الوطني على مستويات مختلفة، يمكن النظر إليه من خلال الجانب المتعلق بمقاربة النوع، إذ إن النساء مازلن يعتبرن مقصيات من الاستفادة بالشكل الواجب أن يتم العمل به، وذلك باعتبار أن ظهير 1919، الذي يعتبر المرجعية القانونية في هذا الموضوع، لا يمنحهن الاستفادة الكاملة بالرغم من المجهودات التي بذلتها وزارة الداخلية عبر بعض الدوريات، والتي اعتبرتها الجهة المنظمة، في تصريح لها، لا ترقى إلى مستوى قانون، وبالتالي لا يمكن أن تغير وضعيتهن القانونية، علاوة على الجانب الثاني المتعلق بالولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن هذه الأراضي السلالية نسبتها كبيرة بالمغرب، حيث تمثل 12 مليون هكتار، ويبلغ عدد سكانها 9 ملايين نسمة. وبالنظر إلى تعقد الوضعية القانونية والمشاكل المحيطة بهذه الأراضي فإنها غير مستغلة، وبالتالي، فإن سكان هذه الأراضي ومالكيها كجماعات لا يستفيدون منها، ويعتبر هذا مدخلا مهم لمناقشة الموضوع من الناحية الحقوقية، فضلا عن تنزيل الدستور الجديد الذي نص على عدم الإقصاء والتهميش خاصة بالنسبة إلى النساء، وهن يعتبرن شبه مقصيات في هذا الموضوع.

بنسعيد آيت أيدر أثناء تشييع رفات المدني شفيق

« التتريك » وسيلة عقاب قديمة في المغرب ، كان المتسلطون يسلبون مخالفيهم المال والعقار و يتركونهم عرضة للحاجة والسؤال ، لكن رجلا قويا في مغرب الأمس أعاد بعث العقوبة ونفذها في رجل قاومَ الاستعمار من اجل الوطن والكرامة . أخبار اليومَ تعيد ترتيب حكاية المقاومَ المدني شفيق الذي قال لا للجنرال أوفقير ، فسلبت منه الحياة في درب مولاي الشريف وسلبت أملاكه من أسرته و أبنائه .

قصة بدأت بالطمع وانتهت بمأساة استمرت لنصف قرن

المقاوم والجنرال

لماذا سمي المدني الأعور؟

■ محمد احمد عدة ■

من كان يصدق أن الشاب القادم من ورزازات إلى الدار البيضاء، والذي يشتغل في إصلاح الراديو بدرب السلطان، هو نفسه القيادي في جمعية «اتحاد الجنوب» أو أنه ينسق بشكل دوري مع المقاوم الكبير محمد الزرقطوني، «المدني لعور»، هكذا كان يعرف شفيق المدني بين رفاق الكفاح والسلاح، الرجل الذي قاد المقاومة بعد استشهاد الزرقطوني، ليصبح اسمه مترددا على لسان الجميع رجال المقاومة ورجال الإدارة الاستعمارية، فكان قرار النزوح إلى تطوان..وهناك سيكمل المدني مسيرته إلى أن يحصل المغرب على استقلاله.. لكذا تبدأ حكاية المقاوم الذي أسال بجاحه التجاري والاقتصادي لعاب الجنرال..

بدأ المدني شفيق نشاطه في ميدان الأعمال بعد الاستقلال بسبب الامتيازات التي حصل عليها هبة من الملك الراحل محمد الخامس، وبفضل حسن تعامله وحديته، فقد كان الرجل يزاول مهامه في الاستغلال الغابوي «الخشب، الفلين، الفحم» وكذلك استغلال مقالع الرمال، فضلا عن أنشطة أخرى كالمتاجرة في الغلال والحبوب والسيارات، وهو ما مكنه من توفير فائض مالي مكنه من امتلاك ضيعتين بمحيط تطوان.

في إحدى أماسي الرابع من يونيو 1964 اختطف المدني الأعور من بيته بالدار البيضاء لتنقطع أخباره وليختفي تماما من الوجود، وتبدأ بعدها رحلة البحث عن الزوج والأب والشقيق. كل العائلة تجندت وتوسلت بما لديها من عزم وإصرار من أجل معرفة المصير المجهول الذي غاب فيه المدني الأعور إحدى القيادات الكبرى للمقاومة وواحد من مؤسسي جيش التحرير..

تفاصيل الاختطاف تحكيها أسرة المدني على الشكل التالي، زاره صديق قديم له بمنزله كان أيضا ضمن رجال المقاومة وبعد الاستقلال تقلد منصبا أمنيا، وقد كان المدني يتوقع في أية لحظة اختطافه. فقد لاحظ منذ عدة شهور مراقبة لصيقة تتابعه، ونظرا لخبرته في العمل الفدائي كان دوما مستعدا للمواجهة، لكن في يوم 1964/06/04 ستقف سيارتان من نوع «جيب» أمام منزل المدني الأعور ليختفي بعدها نهائيا..

أخته وزوجته بعد أن طال غياب المدني ستتجهان صوب صديقه الذي شارك في عملية اختطافه، والذي كان معروفا لديهم باسم «الشريف» الذي سيطلب منهما أن تبتعدا عن الموضوع..

لماذا توقع المدني اختطافه

في أحد أيام 1963 سيتوصل المدني باستدعاء من طرف محمد بنونة المقاوم الذي أصبح عاملا على تطوان، عندما التحق المدني بمكتب العامل سيجد هناك الجنرال أوفقير، ووزير السياحة، آنذاك، حفيظ العلوي، وجود أوفقير لم يكن مرغوب فيه من طرف المدني، خصوصا أنهما يعرفان بعضهما البعض منذ أيام الاستعمار. كان سبب الزيارة أن أوفقير يرغب في شراء أرض بعزيب المكوني الموجودة في كابو نيكرو، وهو ما سيرفضه بشدة المدني شفيق، سيتبادل الرجلان الشتائم والاتهامات إلى حد أن استل المدني سلاحا من جيبه لم يكن يفارقه.. وهو ما لم يغفره له أوفقير.

كان المدني رجلا ضعيف النظر جدا ما جعله دائما يستعين بسائق خاص، هذا السائق سيصبح مخبرا لأوفقير وسيبدأ في إعطاء تقارير يومية للجنرال الرهيب، وبوصوله إلى الدار البيضاء في صيف 1964 كان فصل آخر من نهاية المدني يهيأ في الخفاء..

كشف التقرير الصادر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تحت رقم 424/ 10 المؤرخ بتاريخ 9 أبريل 2010 أن السيد شفيق المدني اعتقل يوم 04 يونيو 1964 بالدار البيضاء، وأودع معتقل درب مولاي الشريف وتوفي أثناء احتجازه به يوم 10 نونبر من نفس السنة. قصة حصول العائلة على شهادة الوفاة ستستمر 38 سنة، وعدم الحصول على شهادة الوفاة يعني عدم الحصول على أي حق أو ميراث.

بعد اختفاء المدني بأربع سنوات فقط أي ما لا يعادل المدة القانونية للتصريح بالمختفي في حكم المتوفى، ستتلقى العائلة رسالة غريبة، (تتوفر أخبار اليوم على نسخة منها) رسالة موقعة من السيد محمد بنشقرون مدير شركة أمنيوم الشمال الإفريقي(أونا) يطلب فيها من زوجة المدني بيع حصتها، وحصة أبنائها للشركة وتحمل الرسالة عبارة «زوجك المرحوم المدني».

المدخل إلى الحق... شهادة الوفاة

ضيعتان بإقليم تطوان كانتا كافيتين لإسالة لعاب الملاكين الكبار الذين تتواجد أملاك المدني وسط أراضيهم الشاسعة، الأولى تسمى «الملالين» والثانية تسمى «عزيب المكوني» بمنطقة «كابو نيكرو» السياحية. القطعة الذهبية التي بمجرد ما تأكد اختفاء المدني حتى سارعت المحكمة الابتدائية بتطوان إلى إصدارحكم غيابي. تحت رقم 76/2 ينزع ملكية عقار كابونيكرو البالغة مساحتها 33 هكتارا وتحمل رسما عقاريا عدد: 13985 للمنفعة العامة لفائدة الشركة الإفريقية للسياحة، ودون أن يكون للأسرة الحق في الحصول على أي تعويض مادامت شهادة الوفاة غائبة مما يسقط صفتهم في الحق أو الإرث.

شهادة الوفاة ستبقى قيد المجهول إلى أن حلت حكومة التناوب وبموجب رسالة وجهها عبد الرحمان اليوسفي إلى رئاسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، يطالب فيها بالتعجيل في تسليم العائلة شهادة الوفاة من أجل تمكينهم من التفرغ للبحث عن حقوقهم الضائعة.

الحقوق الضائعة التي بدأها حكم 1976، والذي جعل محافظ تطوان آنذاك يتأخر في تحفيظ الأرض لصالح الشركة الإفريقية للسياحة، ما جعل المحافظ العام بالمملكة يراسله بتاريخ 1981، ويطلب منه إتمام إجراءات التحفيظ بغض النظر عن ما إذا كانت على الأرض رهون أو تقييدات، ويطلب منه إعمال ظهير 3 أبريل 1951 والاستناد إلى حجز التشطيب.

عمر عزيمان الرجل التطواني، وابن محمد عزيمان المثقف والمقاوم المغربي، سيكسر حاجز الصمت أثناء توليه وزارة العدل، وسيطلب في رسالة من الوزير الأول مؤرخة بـ19 نونبر 2001 النظر في موضوع عائلة السيد شفيق المدني، مختتما إياها بقوله «بعد ثبوت الوفاة فإن من حق الورثة اللجوء إلى الجهات الإدارية لإرجاع الأمور إلى نصابها أو الحصول على تعويض عادل.. فإذا كانت مسطرة نزع الملكية قانونية فإن

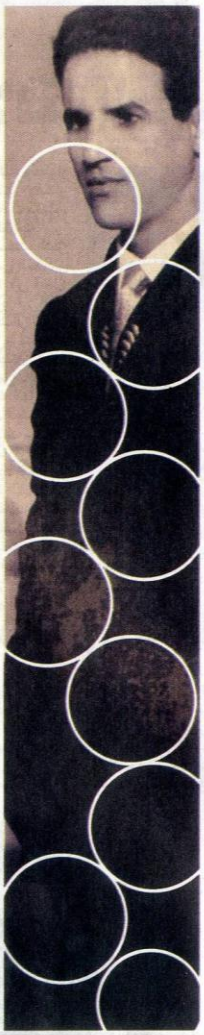

> المدني قاد المقاومة بعد رحيل الزرقطوني

في عز أيام المقاومة، كان المدني يستغل اشتغاله في إصلاح الراديو ليحمل عدة معدات يخفي فيها بعض الأسلحة الخفيفة ويمد بها المقاومين. في إحدى المرات كان المدني على عجلة من أمره، ولم يجد أين يخفي مسدسا فرنسيا كان يريد إيصاله إلى أيدي مقاومين ينتظرونه بساحة السراغنة بدرب السلطان. فوضعه في حزمة من النعناع، وركب دراجة واتجه بسرعة إلى مكان اللقاء.. ضعف بصر المدني سيؤدي به إلى الاصطدام بشرطي فرنسي، ليسقط النعناع وينكشف السلاح، الحادثة مرت بسلام، لكن رفاق الكفاح سيظلون يمازحون المدني «ألم تجد شخصا سوى شرطي فرنسي لتصطدم به هل أنت أعور؟؟»

منازعتهم في التعويض كان جديا ولم يتأت لهم الدفاع عن مصالحهم بسبب اختفاء والدهم، وعدم معرفة مصيره، وتعذر إقامة حجة على وفاته أو تمويته طبقا للقانون». هيئة الإنصاف والمصالحة، منذ توليها الملف، ستباشر عبر مراسلات مهامها استنادا إلى الظهير المؤسس لها، وستعترف بوجود حقوق للورثة، مقترحة حلا بين الورثة والشركة الإفريقية للسياحة أحد فروع الشركة القابضة «أونا» المندمجة في شركة «سيجير» عن طريق إجراء مفاوضات ومشاورات ترمي إلى إعادة النظر في الثمن المقترح، على أساس أن هيئة الإنصاف ليست محكمة، لكنها تصدر توصيات فقط للحكومة في مثل هذه الحالات. ومنذ 1992 إلى حدود سنة 2005، والقطعة الأرضية الموجودة بكابو نيكرو، والتي بنيت عليها مراقص

وفنادق وإقامات سياحية فاخرة ومنتجعات، تنتقل عبر عقود عرفية بين عدد من الشركات، فقد أفادت محافظة الفنيدق أن القطعة المذكورة تم تقييد بيع كلي عليها لفائدة الشركة المغربية «أونا بار»، وبعد ذلك باعته الشركة المذكورة للشركة المالية للاستثمار الصناعي والعقاري، وبعد ذلك تم إدماجه في اسم الشركة المسماة الشركة الوطنية للاستثمار ليتم في الأخير تقسيمه بإنشاء رسوم عقارية جديدة بأرقام تسلسلية محددة ما يعني فرضية ضياع الحقوق عبر الانتقال المتكرر للملكية كما تقول عائلة المدني الأعور. هي محنة عاشتها أسرة بأكملها جردت من حقوقها المادية والمعنوية والروحية أيضا، أول أمس تمت إعادة دفن رجل قدم للوطن الكثير وكان من مؤسسي نواة المقاومة، فقد أسرته وأرضه ووطنا ناضل من أجله، وفقد حتى شاهد القبر.

الفضيل ابن شفيق المدني يعترض موكب الراحل الحسن الثاني

كنت أحمل العلم المغربي وأنتظر بباحة مطار إشبيلية يوم 26 شتنبر 1989، برفقة مهاجرين مغاربة، يحكي الفضيل شفيق لـ« أخبار اليوم»، «لم يكن بقي لي من حل سوى هذا، كنت أعرف أن الراحل الحسن الثاني يعرف والدي شخصيا، لم أتمالك نفسي وجريت في اتجاهه لأجد نفسي ملقى على الأرض والحراس يقومون بتفتيشي، لم يجدوا إلا وثائق ورسائل وصورا لوالدي مع محمد الخامس والحسن الثاني أيام كان وليا للعهد، وحينها قام صراع بين الشرطة الإسبانية وحراس الملك حول هذه الوثائق.»

في عدد الغد ستكتب «البايس» الشاب المغربي الفضيل شفيق الذي أثار رد فعل حراس الملك الحسن الثاني، عندما حاول تسليم رسالة للعاهل المغربي كان ينوي فقط أن يلتمس من الملك إنصاف أسرته التي عرضها أوفقير للتشرد والضياع والبؤس.

ابن الشهيد شفيق رفقة المرحوم ادريس بنزكري

إعادة دفن رفات جثمان المقاوم «المدني لعور» بمقبرة الشهداء بالدار البيضاء

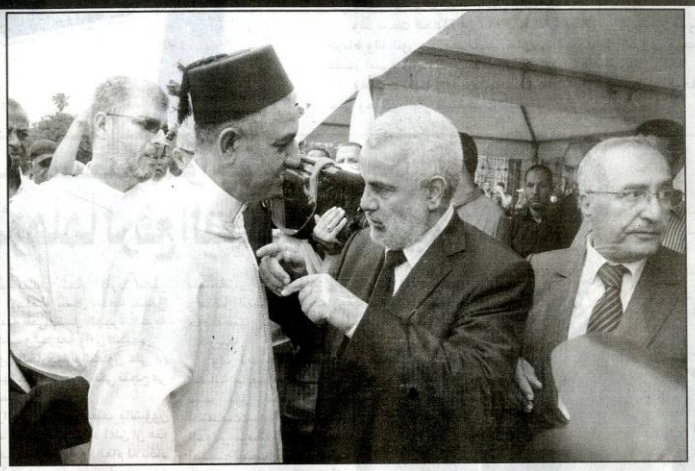

عبد الإله بنكيران مع نجل الشهيد ورفاقهما مصطفى الكثيري

نجلا الشهيد يتقدمان الجنازة

تصوير :عقيل ماكاو

تم يوم الأحد الماضي، إعادة دفن رفات جثمان المقاوم المدني شفيق، الملقب بـ"المدني لعور"، بمقبرة الشهداء بالدار البيضاء، بحضور عبدالإله بنكيران رئيس الحكومة، ومصطفى الكثيري، المندوب السامي لقدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير، وعدد من رموز المقاومة والنضال الوطني، ورفاق دربه في جيش التحرير والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بالإضافة إلى أفراد عائلته. وقد ألقيت بالمناسبة عدة كلمات في حق المقاوم المدني شفيق الذي اختفى في ظروف غامضة يوم 4 يونيو 1964 بالدارالبيضاء، حيث تعرض انذاك للاختطاف والاغتيال من طرف الجنرال أوفقير في يونيو 1964، قبل أن يدفن في قبر تحت اسم آخر في مقبرة أسباتة بالدار البيضاء . إلا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان استطاع كشف القبر بعد إجراء تحليلات الحمض النووي. وكان قد تم استخراج رفات الفقيد وإيداعه المركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء. وقد ظل مصير المدني الأعور مجهولا إلى أن جاءت سنة 2000 حيث ستتلقى عائلته شهادة تبث وفاة المدني شفيق، وبعد11 سنة، سيكتشف ابنه، الفضيل شفيق قبره بمقبرة اسباتة بعمالة بنمسيك، وسلم الرفات إلى عائلته في 31 ماي 2012 ، تحت إشراف النيابة العامة وحضور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكانت عائلة الفقيد، قد نظمت ندوة صحفية يوم الخميس الماضي، بمركّز بنسعيد آيت إيدر للأبحاث و الدراسات، بالدار البيضاء، بحضور محام العائلة الأستاذ عبد الرحيم الجامعي، تم فيها تسليط الضوء على ظروف اغتياله وملابسات اختطافه في يونيو 1964 ، مع تقديم وثائق ومستندات تجلي حقائق حول ما كابدته عائلته جراء هذا الاغتيال، وما تعرضت له من مضايقات وظلم ، بتجريدها من حقها في استعادة ممتلكات الوالد التي انتزعت منها دون سند قانوني عادل ومنصف. وقال عبد الرحيم الجامعي، خلال هذه الندوة. إن الاتحادي عبد الرحمان اليوسفي كان من أولئك الذين ناضلوا في السر والعلن وبالكتابة وغيرها، لإزالة الغموض الذي كان يكتنف هذا الملف وكانت من أولى ثماره، إقناع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك بمنح عائلة المدني شفيق شهادة الوفاة ، فيما قال عنه محمد بنسعيد آيت إيدر لقد كان رجلا بسيطا، لكنه لعب دورا هاما في المقاومة، فقد كان في لجنة المخابرات التي تراقب وتحصي عملاء الاستعمار من مقدمين وشيوخ وقياد، كما أنه كان يضمن مخابئ آمنة للمبحوث عنهم من طرف البوليس.

ويتواتر أن السلطات والمخابرات إبان عهد الجنرال الدموي محمد أوفقير، قد صادرت أراضي المدني لعور في مناطق متعددة بالمملكة وعلى رأسها منطقة "كابو نيكرو" في الشمال المغربي، وقد بني فوق أراضي الهالك فنادق وإقامات سياحية فاخرة، وهي القضية التي تكلف النقيب عبد الرحيم الجامعي بالدفاع عن عائلة المدني فيها.

تشييع جنازة المقاوم شفيق المدني بعد 48 سنة من اغتياله

بعد 48 سنة عن اختطافه واغتياله سنة 1964, ووري جثمان شهيد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الثرى بمقبرة الشهداء أمس بالدار البيضاء، بحضور رجالات المقاومة وجيش التحرير وزعماء أحزاب الحركة الوطنية, يتقدمهم المجاهدان عبد الرحمان اليوسفي وبن سعيد أيت إيدر وعبد الرحمان بنعمر وعدد كبير من المقاومين, وبحضور رسمي في شخص رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار وفعاليات من مناضلي الاتحاد الاشتراكي واليسار الاشتراكي الموحد والمؤتمر الوطني والطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

عبد الرحمان اليوسفي عبر في تصريح خص به »الجريدة« عن سعادته بهذه اللحظة المؤثرة» »سعيد كإخواني المناضلين كافة بعودةرفات الشهيد شفيق المدني، وهي مناسبة لنستحضر تضحياته ومساهمته الكبيرة من أجل تحرير البلاد واسترجاع الشعب المغربي لحريته««

ووسط أجواء مؤثرة وببهو مقبرة الشهداء، شيع الراحل الكبير إلى مثواه الأخير، تأكيداً على أن حقيقة الشهداء لا تضيع, وأن الرجل الذي حمل قبره إسم »»الرقم 11 ،الغرباء الكبار««، كما جاء ذلك في عنوان الكناش الذي وجد فيه اسم الشهيد المدني، فحتى الأعداء من سلالة أوفقير وفي لاوعيهم اعترفوا بأن الراحل كبير ، وهو اليوم لم يعد غريباً، فأخيراً وبعد نضال طويل وشاق للعائلة وأصدقائها وكافة الفعاليات الوطنية، أضحى للأسرة قبر وشاهد كإعلان لحياة جديدة للمدني أو كما أسماها بنسعيد في شهادته «»بعد زمن طويل من الأسئلة الحارقة ومن الالتباس، نلتقي اليوم مع رفات أحد القادة الفاعلين والبارزين...««

والرجل قال فيه رفيقه مولاي عبد السلام الجبلي» »أشهد أنك امتثلت لأخلاقية المقاومة بصرامة المجاهدين والثوار الأبرار..«« كلمة العائلة الصغيرة للفقيد التي ألقاها ابنه سعيد» »نلتقي برفاة الشهيد بعد نصف قرن، لأن عزيمتنا كانت أقوى من القتلة وإيماناً بالانتصار على الصمت أصلب وأشد. علما أن الأبحاث العلمية التي أكدت أن ذلك الرفات هو لوالدنا، فإنها أكدت أيضا أن تعرض للتعذيب والكسر في أنحاء مختلفة من جسده الطاهر...» « وأوضحت الكلمة أن « »الضحايا والشهداء لا تنساهم الشعوب««، أما صديق الراحل وابن حيه بالفداء محمد بلمختار الأنصاري قال عنه أنه» »كان معروفاً بوطنيته وطيبوبته, مما جعله محبوباً عند جميع المغاربة«.» مصطفى الكثيري بدوره نبش في ذاكرة المقاوم الراحل وما عاناه من تعذيب واغتيال، مؤكداً أن» الرجل »واصل نضاله الوطني ثابتاً على العهد وفياً للمبدأ واصطف في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ملتزماً ببناء الديمقراطية في هذا الوطن». وصرح محمد الصبار الامين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان لجريدتنا: « توصل الى مكان المدني بمقبرةابنمسيك واختير احسن طبيب في التشريع الطبي وعلى احسن الكفاءات في هذا الباب واقتنع المجلس بمضامينه وتقررت اعادة تشريح الجثة وهذا عمل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في اطار استكمال تبيان الحقيقة» .

ستبقى لحظة فاصلة في تاريخ هذا البلد الحديث ما عاشته مقبرة الشهداء في انتظار الكشف عن القتلة، والذين نهبوا ممتلكات الراحل في شمال المملكة بمنطقة كابو نيغرو، حيث تم الإستحواذ عليها بالقوة وتم تبرير الأمر على أنه من أجل المنفعة العامة، لكنه فوت للقطاع الخاص الذي أقام هناك مشاريع سياحية بالملايير. وبذلك كانت الجريمة مزدوجة ضد العائلة، اختطاف وقتل الأب المناضل الإتحادي والمقاوم وإخفاء مصيره 48 سنة كاملة من العذاب والبحث، ثم سرقة مصدر رزق الأبناء وحرمانهم منه إلى اليوم، علما أن كل الأبناء كانوا حينها صغارا جدا في السن..

دمج الصحة النفسية في الممارسة الطبية اليومية

الكاتب أمين جوطي – المغرب

سياسة جديدة لدعم الصحة النفسية بالمغرب

دمج الصحة النفسية في الممارسة الطبية اليومية

يعد إدماج الصحة النفسية في الممارسة الطبية بمثابة حجر الزاوية في السياسة الجديدة لوزارة الصحة وذلك في جانبها المتعلق بالتحمل إزاء الحالات المرتبطة بالصحة الذهنية، هذه السياسة التي حدد ملامحها السيد وزير الصحة البروفيسور الحسين الوردي.

و يشدد السيد الحسين الوردي على أهمية دمج جانب الصحة النفسية والذهنية في جميع البنيات والمؤسسات الاستشفائية الجهوية، بحيث لا تبقى هذه الخدمة الأساسية مقتصرة في تواجدها على المؤسسات المتخصصة فقط. كما يؤكد السيد الوزير في على ضرورة مراعاة البُعد الانساني في هذه البنيات، إضافة إلى اتسامها بالانفتاح والتسيير المرن. وأشاد بأهمية العمل مع المنظمات غير الحكومية في إطار الشراكة لتطوير بنيات الاستقبال الكفيلة بدعم الوزارة في جانب التحمل الخاص بالصحة النفسية.

وقد التزمت الوزارة بوضع عدة معايير ومخططات عمل لضمان الولوج العادل للخدمات الصحية الذهنية لكل المواطنات والمواطنين. من أجل تقوية الديمقراطية وتعزيز حقوق الانسان

ترتكز المقاربة الحقوقية للوزارة في هذا الباب على التشاركية والشفافية والمسؤولية، وتهدف إلى تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحق في الصحة، والتي نصت عليها الفصول 22،27 و 31.

وقد أخذت وزارة الصحة على عاتقها التزامات مهمة بخصوص تحسين الخدمات الصحية النفسية، وسطرت في برنامجها القيام بعدد من التغييرات التي ستسمح لها بالاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المواطنين والمواطنين الذين يعانون من الاضطرابات النفسية والذهنية.

وهكذا، ونظرا لأهمية الموضوع، فإن الوزارة ستتخذ من أجله بعض الخطوات الاستعجالية من قبيل إعادة تحيين وتطبيق النص التشريعي المتعلق بالصحة النفسية، كما ستتجه الوزارة إلى مأسسة الملفات الطبية ضمانا للحقوق المرضى، وستعمل الوزارة إلى أنسنة البنيات الحالية للبنيات الموجودة، وضمان مجانية العلاج النفسي، إضافة إلى تكوين المسيرين والمهنيين في كل ما يتعلق بالحقوق الانسانية للمرضى وذلك بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان.

وفي نفس الاتجاه ستصبو الوزارة الى بناء وحدات صغيرة للطب النفسي وإدماجها في المستشفيات العمومية. كما سترمي الوزارة من خلال عدة اجراءات إلى محو وصمة العار التي ترتبط بالمؤسسات الاستشفائية المتعلقة بالصحة النفسية.

هذه إجراءات من بين أخرى تتعلق بالمساطر الرامية تعتزم وزارة الصحة القيام بها بهدف تعميم الخدمات الصحية النفسية بكافة مستشفياتنا المغربية.